

كتابا يمازبه احداهما عن الاخر في اختصاصه اى
 الراوى باحدما بنين المهم والمسمى المتيقن
 ذلك لو كان مختصا بهما معا فاشكاله شديد فيخرج
 فيه اللقارن والظن الغالب ان روى عن شيخ حديثنا
 فحج الشيوخ مرويته فان كان جزءا كان بقوله كذا على
 او ما رويت وهذا بخودك فان وقع منه ذلك روى
 ذلك الخبر لا كذب واحد منهم لا بعينه ولا يكون ذلك
 قادحا في واحد منهما المتعارض لو كان بحج احتمالاً
 كان بقوله اذكر هذا او الاخره قبل ذلك الحديث في
 الاصح لان ذلك يجعل على نسيب الشيوخ وقيل لا يقبل لان
 الفرع يتبع الاصل في اثبات الحديث بحيث اذا ثبتت
 الاصل الحديث ثبتت رواية الفرع ولذلك ينبغي ان يكون
 روعا عليه ويتجمله في التحقق وهذا متعقب فان عدله
 الفرع تقتض صدقه وعدم علم الاصل لا ينافي بالثبوت
 مقدم على الثاني واما في اسر ذلك بالشهادة فمتى
 لان شتم الفرع لا يسمع مع القدره على شتمه اذ ال
 بخلاف الرواية فافتروا وفيه اى في هذا صنف الدار

وروى عن شيخ
 وروى عن الراوى
 عند كذا

الدار قطي كتابا يمازبه ونسى وفيه ما يدل على
 تقوية المذهب الصحيح لكون كثير منهم حديثوا
 باحاديث فلما عرضت عليهم لم يذكروها اكثرهم لا عتقا
 هم على الرواية عنهم صاروا يروونها عن الذي رواها عنهم
 عن انفسهم كحديث سيبان بن ابي صالح عن ابيه بن ابي
 هريرة مرفوعا في قصة الشاهد واليمين قاله ابن
 بن محمد الدار في حديثه ربيعة بن ابي عبد الرحمن
 عن سيبان قال قلت لسبيل بن قيس عن فلان فرفقه
 فقلت ان ربيعة حديثك بكذا ان كان سبيل بن
 ذلك يقول حديثي ربيعة عن فلان حديثه عن ابيه و
 نظائره كثيرة وان اتفق الرواية في اسنادها على سبيل
 في صيغ الاداء كسمعت فلانا قال سمعت فلانا او
 حدثنا فلان قال حدثنا فلان وغير ذلك من الصيغ
 او غيرهما على القول بسمعت فلانا يقول اللهم
 بالله لقد حدثني فلان في الخبر او الفعلية كقوله خلنا
 على فلان فاطمنا ثم الماخرة والقولية والفعلية معا
 كقوله حدثني فلان وهو حديثه فالتا بقدر الخبر